العدد 41
تموز/ يوليو 2018

صوت الاتحاد البرلماني العربي

البرلمان

نشرة دوريّة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

المحتويات

صفحة 03 أنشطة الرئاسة
صفحة 05 لنا كلمة
صفحة 06 الدورة الثامنة والعشرون الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي
صفحة 10 المرصد البرلماني
صفحة 13 فلسطين
صفحة 15 المرأة والبرلمان

البرلمان

صوت الاتحاد البرلماني العربي

نشرة دوريّة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

رئيس التحرير والمدير المسؤول

فايز الشوابكة

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير

سمير النيحاوي

مكلّف بإدارة العلاقات البرلمانية

الإدارة:

بيروت - لبنان

منطقة المرفأ - شارع المعرض

الرمز البريدي 8403-2011

هاتف 2-1/985960 1 00961

www.arabipu.org

أنشطة الرئاسة

- دعا معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المصري، الى جلسة طارئة للسيدة والسادة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية بتاريخ 2018/7/4.

(التتمة ص06)

- أصدر معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المصري، بياناً، بتاريخ 2018/7/9 باسم الاتحاد، أدان فيه ما تعرضت له إحدى النقاط الأمنية في المملكة العربية السعودية الشقيقة من اعتداءٍ إرهابي.

(التتمة ص10)

- أصدر معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المصري، بياناً، بتاريخ 2018/7/9 باسم الاتحاد، أدان فيه ما تعرض له الأمن التونسي الشقيق من اعتداء آثم.

(التتمة ص11)

- أصدر معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المصري، بياناً، بتاريخ 2018/7/27 باسم الاتحاد، أدان فيه استهداف ميليشيات الحوثي لناقلات النفط في البحر الأحمر.

(التتمة ص12)

لنا كلمة

بقلم: فايز الشوابكة
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

"مثَل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"

"حديث شريف"

الجسد العربي من المحيط إلى الخليج يعاني من جروح نازفة مؤلمة في أكثر من موضع، والجرح الأكثر إيلاماً، هو الجرح الفلسطيني الذي مضى عليه ما يزيد عن سبعين عاماً، وهو يزداد تقرّحاً وألماً بسبب الاحتلال الجاثم على الأرض الفلسطينية، كأبشع احتلال في العصر الحديث. مع العلم أنه الاحتلال الوحيد في العالم بأسره.

وجاء القرار الأمريكي بنقل السفارة إلى القدس الشريف، واعتبارها عاصمة الاحتلال الإسرائيلي كمثل من رَشّ الملح على الجرح، فعمّق الألم، وزاد من حِدّته، ما زاد الإحباط لدى شعوبنا العربية كافة، بإمكانية إقامة سلام عادل وشامل يسترد الحقوق العربية ويحافظ على الكرامة والحرية.

إلا أنّ ما خبرناه لدى الشعوب العربية، من ديناميكية وفاعلية، يجعلنا نرى بصيص أملٍ في نهاية النفق المظلم: أن يوم استرجاع الحقوق من الاحتلال الإسرائيلي قادمٌ وغيرُ بعيد، ليكون الدواء الشافي للجرح الفلسطيني العربي الكبير.

وتستطيع عندها دولنا العربية أن تواجه المشكلات الأخرى الإقليمية والدولية على حدٍّ سواء، ووقف التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية، منعاً لأي عبث في مجالاتها المختلفة والمتنوعة.

إن الشعب العربي شعبٌ حيٌّ، فلا بد أن ينجلي الظلام، وتشرق شمسه من جديد، وهذا الأمل الذي يحدونا جميعاً.

مجلس النواب المصري

الاتحاد البرلماني العربي

الدورة الثامنة والعشرون الاستثنائية
للاتحاد البرلماني العربي
الجلسة الطارئة للسيدة والسادة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية
القاهرة 21 تموز/ يوليو 2018

بدعوة كريمة من معالي الأستاذ الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية الشقيقة، واستجابة لطلب معالي السيد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي، احتضنت القاهرة أعمال الدورة الثامنة والعشرين الطارئة للاتحاد البرلماني العربي على مستوى رؤساء المجالس والبرلمانات العربية، وذلك يوم السبت الواقع فيه 21 تموز/ يوليو 2018، وقد صدر عن هذه الدورة البيان الآتي:

1- يدين المجتمعون الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل وخاصة ما يجري في القدس وقطاع غزة وبقية المدن الفلسطينية، من قتل وتدمير وهدم واعتقال بغير وجه حق. ويعتبر المجتمعون هذه الممارسات موجّهة ضد الإنسانية جمعاء، لا ضد الشعب الفلسطيني وحدَه.

2- يستنكر المجتمعون سياسة ضم الأراضي الفلسطينية من قِبل الاحتلال الاسرائيلي، وإقامة المستوطنات الصهيونية عليها، وتهجير الفلسطينيين القسري، ومنعهم من البناء، في سياسة واضحة لرسم خرائط جديدة بحكم الديمغرافية المستجدّة، ضاربين بعرض الحائط كل الاتفاقيات السابقة مع السلطة الفلسطينية في سياسة توسعية مُنهجة.

3- يرفض المجتمعون قرار الإدارة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي، ونقل السفارة إليها، ويعتبرونه خرقاً، وتدميراً لعملية السلام وللاتفاقيات جميعها، سواء مع الفلسطينيين أم المعاهدات الدولية والقرارات الأممية ذات الصّلة.

4- أبدى المجتمعون استنكارهم ورفضهم إزاء استهتار المجتمع الدولي بالقدس، وشددوا على استمرار الدعم للقضية الفلسطينية، وتوجيه العلماء المسلمين للتواجد بباحات الأقصى الشريف لملء الفراغ، وهو يعتبر رفض فعلي للممارسات الصهيونية ودعم خيار المقاومة، والاكتفاء بالتنديد أو الرفض الكلامي الذي لم يغيّر شيئاً على أرض الواقع، مما جعل الإدارة الأمريكية تمضي بتنفيذ قرارها غير آبهة بكل ذلك.

5- يؤكّد المجتمعون أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد راعياً حقيقياً للسلام، وغدت طرفاً يدعم العدوان على الحق والعدل والسلام، وهذا يتناقض مع موقف الإدارة المعلن كراعٍ حياديّ لعملية السلام في الشرق الأوسط، مما أفقدها المصداقية، والحيادية والشفافية والسعي الحقيقي الدؤوب لإحلال السلام في الشرق الأوسط وإنصاف الشعب الفلسطيني في إقامة دولته ونيله الحرّيّة والاستقلال التام.

6- ضرورة إيجاد إطار دولي جديد لرعاية عملية السلام في الشرق الأوسط يؤدي إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

7- يستنكر المجتمعون استخدام الإدارة الأمريكية حق النقض الفيتو في مجلس الأمن بوجه إيقاف قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها، إمعاناً منها في الانحياز إلى الباطل ضد الحق، وكذلك إسقاطها لمشروع قرار توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي أقرَّتْه الجمعية العامة للأمم المتحدة.

8- يطالب المجتمعون الجمعية العامة للأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بتفعيل قراراتها على أرض الواقع، وإلزام الجميع بالتقيد بها وتنفيذها بمن فيهم الإدارة الأمريكية وكيان الاحتلال الإسرائيلي.

9- يؤكّد المجتمعون أن العرب جميعهم دعاة سلام عادل وشامل، يضمن حقوق الشعب الفلسطيني والدول العربية التي ما زال جزء من أراضيها محتلاً، شريطةً أن يكون هذا السلام مصان الكرامة والهيبة ولا يفرّط بحقوقهم.

10- يدعو المجتمعون الشعوب، والبرلمانات، والحكومات العربية، إلى زيادة الدعم للشعب الفلسطيني لتمكينه من الصمود في أرضه مدافعاً عن حقوقه ومقدساته.

11- أكد المجتمعون على دعمهم للقيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مواجهة التحديات والمخططات الخطيرة التي تستهدف القيادة والقضية الفلسطينية.

12- يدين المجتمعون ما قامت به حكومة الاحتلال الإسرائيلي من مصادرة وسرقة المخصصات المالية الخاصة بأسر الشهداء، والأسرى وأسرهم، واستقطاعها من عائدات الضرائب الفلسطينية، وضرورة إعادتها.

13- يدعو المجتمعون الدول العربية إلى نبذ خلافاتها، وأن يعمدوا إلى حلّها ضمن البيت العربي الواحد، وعدم تدويلها وإبعاد التدخلات الأجنبية التي لم تجلب إلا الخراب والفرقة للشعب العربي، وأنّ اللجوء إلى الحل الداخلي يؤكّد احترام الحكومات لشعوبها من الخليج إلى المحيط.

14- يؤكّد المجتمعون أن الشعوب العربية كانت وما زالت، تطمح إلى بناء وحدة عربية، تراعي مصالح الجميع وتخدم تطلّعاتهم ومستقبلهم، ليُعاد إلى الأمة مجدها وتألّقها في قيادة سفينة الحضارة، وأن تصنع المستقبل للبشرية مع الدول الأخرى.

15- يرفض المجتمعون إقرار الكنيست لكيان الاحتلال الإسرائيلي القانون المسمى (الدولة القومية للشعب اليهودي)، وأن هذا القانون يتعارض مع أحكام القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية، والمبادئ السامية لحقوق الإنسان، ومن شأنه تعطيل الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية.

16- يرفض المجتمعون ما تتعرض له وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) من تقليص للمستحقات المالية، والتي تهدف إلى إنهاء الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين.

17- يشيد المجتمعون بدور الدول العربية في المحافل والمنظمات الدولية، الداعم للقضية الفلسطينية، وخاصة ما تم مؤخراً من حشد للمواقف الدولية في مجلس الأمن وكذلك في الاتحاد البرلماني الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، وما قامت به دولة الكويت ممثلة عن المجموعة العربية في مجلس الأمن، وكذلك الإشادة بدور ودعم الدول الصديقة في هذا الخصوص.

18- يشيد المجتمعون بالدور الذي تقوم به جمهورية مصر العربية في موضوع تحقيق المصالحة الفلسطينية، واستمرار فتح معبر رفح.

19- يشيد المجتمعون بالدور الذي تقوم به المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية بصفتها رئيسة القمة العربية الحالية، ومخرجات مؤتمر القدس وإعلان الظهران، والدعم المالي للقدس، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

20- أكد المجتمعون على دور المملكة الأردنية الهاشمية، والوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.

21- يشيد المجتمعون بالدور المحوري والريادي الذي يلعبه صاحب الجلالة محمد السادس ملك المغرب، رئيس لجنة القدس.

22- التأكيد على كافة القرارات السابقة الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد الخاصة بالقضية الفلسطينية، والتقدم بإدراج بند طارئ باسم المجموعة العربية أثناء اجتماع الجمعية رقم 139 للاتحاد البرلماني الدولي، المنوي عقدها في جنيف في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2018، حول مجمل الأوضاع والانتهاكات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

23- قرر المجتمعون إدراج القضية الفلسطينية في جميع مؤتمرات واجتماعات الاتحاد البرلماني العربي.

حرر في القاهرة، في 21 تموز/ يوليو 2018

المرصد البرلماني

بيـــان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي باسم الاتحاد حول ما تعرضت له إحدى النقاط الأمنية في المملكة العربية السعودية الشقيقة

تلقى الاتحاد البرلماني العربي تعرض إحدى النقاط الأمنية في المملكة العربية السعودية الشقيقة إلى اعتداء إرهابي، أدى إلى استشهاد أحد أفراد الأمن السعودي.

إنّ الاتحاد البرلماني العربي إذ يدين هذا الاعتداء الآثم، ليعرب عن تضامنه مع الشقيقة المملكة العربية السعودية في التصدي إلى كافة أشكال الأعمال الإرهابية التي تستهدف أمنها واستقرارها.

وفي الوقت ذاته يدين الاتحاد البرلماني العربي هذه الأعمال اللاإنسانية التي تستهدف أمن واستقرار الدول الشقيقة.

يعرب عن أسفه الشديد إزاء استمرار الأعمال الإرهابية التي لن تساهم إلا في زيادة أعمال العنف، وتؤدي إلى تهديد الأمن والاستقرار الدولي.

يدين الاتحاد البرلماني العربي كل من له علاقة بالإرهاب، من حيث الدعم المادي، والمعنوي.

يناشد المجتمع الدولي بالوقوف ضدّ آفة الإرهاب، والتدخل في الشؤون الداخلية من قِبل أي قوة في العالم.

يعلن الاتحاد وقوفه إلى جانب المملكة العربية السعودية بكل الوسائل المتاحة، ويؤيد كل ما تقوم به من جهود من أجل ضمان أمن وسلام أراضيها ومواطنيها.

يعرب عن أحر تعازيه للمملكة العربية السعودية، ويدعو أن يتغمد الله الشهيد بواسع رحمته ورضوانه.

بيروت 2018/07/09

عن
الاتحاد البرلماني العربي
الرئيس الدكتور علي عبد العال
رئيس مجلس النواب
في جمهورية مصر العربية

بيـــان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي باسم الاتحاد حول ما تعرض له الأمن التونسي الشقيق من اعتداء آثم

تابع الاتحاد البرلماني العربي بقلق بالغ ما تعرضت له وحدة من الأمن التونسي الشقيق من اعتداءٍ آثم، قامت به مجموعات إرهابية خارجة على القانون.

إنّ الاتحاد البرلماني العربي إذ يدين كافة الأعمال الإرهابية في أي جزء من العالم، أياً كان مرتكبيه، ليؤكد وقوفه الدائم إلى جانب أية جهود تُبذل لاجتثاث هذه الآفة، التي أصبحت تهدّد البشرية جمعاء.

ويعيد التأكيد على ضرورة قيام المجتمع الدولي، والقوى الفاعلة في العالم، إلى توحيد جهودها لتجفيف منابع الإرهاب تمويلاً وتسليحاً.

يعرب عن ألمه البالغ إزاء استمرار مظاهر الأعمال الإرهابية، التي من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من الاحتقان والكراهية.

يؤكد وقوفه إلى جانب الأشقاء في الجمهورية التونسية، في أي جهود يبذلونها للدفاع عن أمن وسلامة بلدهم الشقيق.

يتقدم من الشعب التونسي الشقيق، وذوي الشهداء بأحر التعازي والمواساة.

بيروت 2018/07/09

عن
الاتحاد البرلماني العربي
الرئيس الدكتور علي عبد العال
رئيس مجلس النواب
في جمهورية مصر العربية

بيـــان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي باسم الاتحاد يدين استهداف ميليشيات الحوثي لناقلات النفط في البحر الأحمر

تابع الاتحاد البرلماني العربي التطورات الأخيرة باستهداف ميليشيات الحوثي ناقلات النفط في البحر الأحمر، في تطورٍ جديد لتوسيع نطاق الصراع الذي من شأنه أن يهدد الأمن والسلم الدوليين.

إنّ هذا التصرف الإجرامي اللامسؤول، الذي تقوم به ميليشيات الحوثي، مدعومة من إيران، يدل على عدم الرغبة في وضع حد للصراع الدائر بالمنطقة، ولا بأي شكل من الأشكال.

ويؤكد الاتحاد البرلماني العربي أن استمرار هذه التصرفات والممارسات، من شأنها أن تساهم في توسيع دائرة العمليات العسكرية، ونقلها إلى البحر الأحمر.

وإذ يهيب الاتحاد البرلماني العربي بكافة القوى النافذة في العالم، إلى التدخل من أجل وضع حد لمثل هذه التصرفات، التي انتقلت من الاعتداء على أراضي دول شقيقة إلى ضرب مصالح حيوية في عرض البحر.

ويدعو الاتحاد البرلماني العربي إيران إلى التوقف الفوري واللامشروط عن توفير الدعم لهذه الميليشيات، من أجل ردعها ووضع حد لاعتداءاتها السافرة، التي تشكل عملاً إرهابياً بامتياز.

ويؤكد الاتحاد البرلماني العربي أنّ الأمن والسلم يجب أن يسودا المنطقة بأي شكل من الأشكال، لما لاستمراره من تداعيات خطيرة تهدد أمن المنطقة برمّتها.

والاتحاد إذ يؤكد دعمه بكل الوسائل لدول التحالف من أجل عدم السماح بتهديد المصالح الحيوية، ليس لمنطقة الخليج والبحر الأحمر، وإنّما تجاوز ذلك إلى تهديد من نوع جديد لمصالح استراتيجية تهمّ العالم أجمع.

بيروت 2018/07/27

عن
الاتحاد البرلماني العربي
الرئيس الدكتور علي عبد العال
رئيس مجلس النواب
في جمهورية مصر العربية

فلسطين

مذكرة صادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني حول قانون الكنيست الإسرائيلي بسرقة الأموال المخصصة لرعاية عائلات الأسرى والشهداء

صادق الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 2-7-2018 على قانون اقتطاع قيمة مخصصات الأسرى وعائلاتهم ومخصصات عائلات الشهداء والجرحى الفلسطينيين من عائدات الضرائب التي تجمعها إسرائيل لصالح دولة فلسطين.

ويعتبر هذا القانون الذي جاء بعد أيام من قرار الإدارة الأمريكية بتجميد مساعداتها المالية لفلسطين، مخالفة صارخة للقوانين الدولية والإنسانية، وقرصنة مالية وإرهاباً سياسياً منظماً تمارسه الحكومة الإسرائيلية، وانتهاكاً جديداً وصريحاً للاتفاقيات بين الجانبين.

ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني أن دفع المخصصات لعائلات المعتقلين والشهداء والجرحى هو التزام قانوني وواجب إنساني ووطني، من أجل توفير الحماية والرعاية الكريمة لهذه العائلات التي تعاني من نتائج سياسة الاعتقال التعسفي التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

ويشير المجلس الوطني الفلسطيني الى أن التشريعين الأمريكي (تايلور فورس) والإسرائيلي يأتيان في سياق حرب العقوبات المالية على الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين، اللذان يأبيان القبول بما تسمى بـ"صفقة القرن". وينوه المجلس الوطني الفلسطيني إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية حولت اتفاقية جنيف الرابعة، من اتفاقية لحماية المدنيين في زمن الحرب الى اتفاقية لحماية جنود الاحتلال وإدامته، فيمنع على الفلسطيني المطالبة بجبر الضرر والتعويض جراء الجرائم التي ترتكبها قوات الإحتلال بحقه وبحق أملاكه.

ويوضح المجلس الوطني الفلسطيني أن هذا القانون مخالف لالتزامات إسرائيل باعتبارها "القوة الحاجزة" والمنصوص عليها في المادتين 81 و 98 من اتفاقية جنيف الرابعة، فبموجب المادة 81 على القوة الحاجزة التي تعتقل أشخاصاً محميين إعالتهم، وتوفير الرعاية الطبية، وعليها أيضاً أن تعيل الأشخاص الذين يعيلهم المعتقلون. أما المادة 98 فتلزم تلك القوة بتوفير مخصصات للمعتقلين الذين يجوز لهم تلقي إعانات من دولتهم، وتوفير جميع التسهيلات للمعتقل لإرسال إعانات إلى عائلته.

ويود المجلس الوطني الفلسطيني التأكيد أنه بسبب سوء وقلة الغذاء المقدم للأسرى، تساهم دولة فلسطين بتقديم مبالغ متواضعة للأسرى، لشراء ما يحسن غذائهم من أماكن تجارية داخل المعتقلات منذ عام 2004. ويخالف ما تقدم أحكام المادة 98 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والتي تلزم الدولة الحاجزة بتسليم جميع المعتقلين و بانتظام مخصصات للتمكن من شراء الحاجيات الأساسية.

ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني أن إسرائيل تمنح نفسها الحق في توفير الرعاية المادية والسياسية للقتلة من الجنود الإسرائيليين والمستوطنين الذين ارتكبوا جرائم بحق الفلسطينيين، وتقدم الأموال للسجناء الإسرائيليين ولعائلاتهم، وتقدم مخصصات شهرية وتعويضات للمواطنين الإسرائيليين الذين قتلوا أو جرحوا في أعمال عدائية.

ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني أنه بتشريعها للقانون هذا، تضيف إسرائيل خرقاً جسيماً لاتفاقية باريس الاقتصادية، التي تلزم دولة الاحتلال بجباية الأموال الفلسطينية، مقابل ما نسبته 3% من عائدات الضرائب، الأمر الذي يمكن توصيفه بالسرقة والابتزاز والسطو والقرصنة على أموال الشعب الفلسطيني.

ويناشدكم المجلس الوطني الفلسطيني العمل على:

1. الطلب من دول العالم بتحمل مسؤولياتها تجاه الأسرى الفلسطينيين، والرد على حملات التحريض والإجراءات العقابية المنهجة التي تقودها دولة الاحتلال ضدهم، ووضع حد لذلك، وإنهاء نصف قرن على الاحتلال.

2. تكثيف الجهود من أجل إقرار إسرائيل وكذلك الإدارة الأمريكية، بأن المعتقلين والمحكومين من الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية، هم مناضلون وأسرى حرب من أجل الانعتاق من الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ وتعرية وإبطال الإدعاءات بأنهم "إرهابيون"؟!

3. الطلب من إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، الانصياع لقواعد القانون الدولي، وإلغاء تشريعها العنصري فوراً، والالتزام بدفع مخصصات الأسرى وإعالة عائلاتهم باعتبار أن الغالبية العظمى من المعتقلين هم المعيلين الرئيسيين لعائلاتهم.

4. مطالبة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بتعويض الضحايا من أبناء شعبنا على إرهاب دولة الاحتلال المنظم، بما فيه تعويض قيمة ما سرقته من مخصصات الأسرى ورواتبهم على مدار الخمسين عاماً الماضية.

5. مطالبة الإدارة الأمريكية بوقف تشريعات الكونغرس الموغلة في التماهي مع تشريعات كنيست الدولة القائمة بالاحتلال، والتي تكشف مدى تغول الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية في معادات تطلعات وأهداف وكرامة شعبنا، وخاصة الشهداء والأسرى والجرحى وعائلاتهم، واعتبار تشريعاتها خرقاً جسيماً لقواعد وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

المرأة والبرلمان

قصتها: مبادرة قطرية-كولومبية لتصحيح تاريخ "منحاز" للرجال

الكتاب يعتبر الأول من نوعه ويعكس التجربة النسائية في الأمم المتحدة، ويسلط الضوء على الرواد والمثقفين، ومنهم لوسيل ماير التي كانت أول امرأة تعمل برتبة وكيل للأمين العام؛ ومارغريت أنستي، التي كانت أول امرأة تترأس إدارة عمليات حفظ سلام.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة، "إن التاريخ الذي نتعلمه في المدرسة، والذي يتم الاحتفال به في المعالم والأحداث العامة، يميل إلى أن يكون تاريخاً جزئياً للغاية. "إنه تاريخ الرجال" مضيفاً بأن زيادة الوعي بمساهمات المرأة جزء أساسي من تصحيح اختلال التوازن في ثقافتنا الذي كان يقلل من قيمة مساهمات المرأة وعمل المرأة في الماضي."

وقد جعل الأمين العام التكافؤ بين الجنسين أولوية قصوى، دافعاً من أجل تمثيل أكبر للمرأة في الأمم المتحدة، بما في ذلك على مستوى الإدارة العليا.

معتبراً أن الشمول الأكبر هو مفتاح النجاح حيث يجلب وجهات نظر جديدة، وأنماطاً قيادية مختلفة، وابتكاراً أكبر، وفي النهاية، منظمة أكثر فعالية.

هذا وقد تحدثت الشيخة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، في لقاء مع أخبار الأمم المتحدة عن هذا الكتاب "قصتها" الذي تضمن جهوداً قامت بها الشخصيات النسائية منذ إنشاء الأمم المتحدة. وقالت إن قطر تشعر بالفخر لأن الكتاب يحتوي على عدد من الشخصيات العربية والإسلامية التي تقلدت مناصب مهمة في الأمم المتحدة بمن فيهن الشيخة حصة بنت خليفة بن أحمد آل ثاني، التي عيّنت أول امرأة مقررة خاصة لشؤون الإعاقة في لجنة التنمية الاجتماعية للأمم المتحدة. وقالت أيضاً إن الأمم المتحدة مطالبة دائماً بالاستمرار في إعطاء فرص متساوية للرجال والنساء.

www.arabipu.org